E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2011/C.6/4
16 November 2011
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع السادس
بيروت، ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التحضيرات الجارية للدورة السابعة والعشرين للإسكوا

أولاً- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والعشرين

١- تنصّ الفقرة (أ) من المادة ١ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي على أن تعقد اللجنة دوراتها العادية كل سنتين في موعد يحدّده أعضاء اللجنة. وفي هذا السياق، تقترح الأمانة التنفيذية على اللجنة الفنية عقد الدورة السابعة والعشرين للجنة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في بيروت، ما لم تتلقّ الأمانة التنفيذية دعوة من إحدى البلدان الأعضاء لاستضافة هذه الدورة. ويطلب إلى اللجنة الفنية تقديم التوجيهات بهذا الشأن.

ثانياً- موضوع الدورة السابعة والعشرين

٢- يطلب إلى اللجنة الفنية اختيار أحد الموضوعين التاليين اللذين تقترحهما الأمانة التنفيذية ليكون الموضوع الرئيسي للاجتماعات التي ستعقد على المستوى الوزاري من الدورة السابعة والعشرين، في إطار البند الخامس من جدول أعمال الدورة.

ألف- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في ظل الإعداد لمؤتمر ريو+٢٠

٣- لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون تعزيز الروابط بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة أي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإحداث تغيير في الهيكل المؤسسي لإدماج هذه الابعاد هو شرط مسبق لتعزيز الروابط بين الركائز الثلاث. وستدعم المداولات التي ستجري حول هذا الموضوع عملية صنع القرار الرامية إلى تضمين القضايا الاجتماعية والبيئية في الخطط والاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية.

٤- وستتناول المناقشة الإطار المؤسسي المناسب على المستويين الوطني والإقليمي لإدماج هذه الأبعاد، مع مراعاة الظروف الإقليمية والوطنية المحددة. كما ستستعرض مواطن القوة والثغرات على المستويين الوطني والإقليمي، وأفضل السبل لسد هذه الثغرات. وستركز أيضاً على الدور الذي تؤديه الممارسات الحكومية الدولية حالياً في تعزيز تنسيق السياسات الوطنية، وفي تعزيز التعاون الإقليمي في مجال إدارة الموارد والقضايا العابرة للحدود، وفي مواجهة التحديات المشتركة. وستتناول المناقشة أيضاً سبل تحقيق الاتساق في السياسات وتعزيزه بشكل مستمر. وسيستند التحليل إلى بعض الممارسات السليمة والدروس المستفادة التي من شأنها أن توفر معياراً مفيداً.

٥- وستتيح الدورة الفرصة لبلدان المنطقة لاستعراض الخيارات المقترحة للإطار المؤسسي الدولي، وستستعرض حسنات مختلف الخيارات المطروحة وسيئاتها وآثارها. أما الخيارات الخمسة المقترحة، فهي التالية:

(أ) تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) إنشاء منظمة جامعة جديدة للتنمية المستدامة؛

(ج) إنشاء وكالة متخصصة تكون بمثابة منظمة عالمية للبيئة؛

(د) إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة؛

(هـ) تعزيز الإصلاحات المؤسسية وتحسين فعالية الهياكل القائمة.

٦- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نتائج نيروبي-هلسنكي حددت خمسة أهداف وظيفية ينبغي تحقيقها على مستوى الإصلاح التنظيمي العالمي في ظل غياب رؤية مشتركة:

(أ) خلق قاعدة علمية قوية وموثوقة، يسهل الوصول إليها لتبادل وجهات النظر حول السياسات العامة؛

(ب) إيجاد صوت رسمي على الصعيد العالمي ينادي بالاستدامة البيئية؛

(ج) تحقيق الفعالية والكفاءة والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تأمين تمويل كاف ومتسق يمكن تقديره؛

(هـ) اتباع نهج متسق لتلبية إحتياجات الدول.

٧- تتيح الدورة لبلدان المنطقة فرصة إقليمية مناسبة للتداول بأحد موضوعي مؤتمر ريو+٢٠ قبل نحو شهر من انعقاده. وينبغي التوصل في نهاية الدورة إلى وضع خطة عمل حول كيفية المضي قدماً وتغيير هيكلية المؤسسات في المنطقة لفترة ما بعد ريو+٢٠، على المستويين الإقليمي والوطني، وتوجيه الركائز الثلاث نحو تحقيق تنمية شاملة مستدامة. وستساعد المداولات بلدان المنطقة على استعراض آخر التطورات على الصعيد الدولي وتحليلها، وإعلاء صوت واحد للتعبير عن رسالة المنطقة وهواجسها في مؤتمر ريو+٢٠. وينبغي أن تطرح الدورة الأسئلة التالية:

(أ) ما هي الخطوات اللازمة لدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على المستوى الوطني؟

(ب) هل الهيكل المؤسسي الإقليمي الحالي مناسب لدمج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؟ وما هي الآثار المحتملة لهذا الدمج؟

(ج) كيف يمكن تحسين استجابة هذا الهيكل لنتائج مؤتمر ريو+٢٠؟

(د) ما هو دور الإسكوا في تحقيق اتساق السياسات على المستوى الإقليمي؟

(هـ) أي من هذه الخيارات الخمسة على المستوى الدولي قد يحظى بتأييد المنطقة، ولماذا؟

٨- ويشمل عمل الأمانة التنفيذية اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) اختيار مشاركين رئيسيين في حلقة النقاش (يُحددون لاحقاً)؛

(ب) إعداد ورقة معلومات أساسية صادرة عن الإسكوا تعرض الوضع الاقليمي وآخر المواقف على الصعيد العالمي؛

(ج) تقديم ورقة موجزة عن السياسات تتضمن قائمة بخيارات السياسة العامة وآثارها المحتملة؛

(د) تقديم مشروع قرار إلى الدورة يبين نقاط الاتفاق الرئيسية.

باء- دور التكنولوجيا في تطوير مجتمع المعرفة العربي

٩- أصبحت المعرفة مصدراً اقتصادياً رئيسياً وإحدى أهم القوى المؤثرة في تحديد مستقبل المجتمعات، وتوضيح العلاقات بين قطاعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية. ويبرز اليوم الدور الهام الذي تؤديه المعرفة بشكل أكثر وضوحاً وأعظم تأثيراً من ذي قبل، فالثورة التكنولوجية والمعرفية سمحت لكل المجتمعات بالاعتماد على المعارف، أي على خبرة الموارد البشرية والكفاءات والمهارات، كركيزة للتنمية البشرية المستدامة. يشكل مجتمع المعرفة، بوضعه المعرفة في قلب المعادلات على اختلاف أنواعها، فرصة تاريخية نادرة ونقلة نوعية فريدة تجعل من المعرفة أساس المجتمع.

١٠- وكان لتسارع المعارف في الآونة الأخيرة انعكاسات إيجابية واضحة على أداء بعض البلدان التي استطاعت أن تواكب هذا التطور المعرفي المتعاقب، إلا أن هذا التسارع أوجد فجوة معرفية وتكنولوجية ورقمية بين البلدان التي استوعبت المعرفة واستخدمتها وأنتجتها، وكذلك البلدان التي لم تستطع مواكبة هذا التطور السريع. فلا بد لهذه البلدان، وبالأخص بلدان المنطقة العربية، أن تسعى إلى تحقيق تقدم في التوجه نحو مجتمع المعلومات والمعرفة وعبور الفجوة الرقمية لتحقيق المنافسة المتوازنة والمتكافئة بين جميع البلدان.

١١- ويتوقف بناء مجتمع المعرفة العربي على شرطين أساسيين[١]: الأول أن ضمان الاستدامة لا يتحقق إلا باتباع مبدأ البناء من القاعدة فيما يتعلق بضمان حرية التعبير والحقوق الأساسية وحق المشاركة؛ والثاني أن توفير القدرة على المنافسة والصمود إزاء ضغوط المد المتصاعد للعولمة، لا يتحقق إلا من خلال التكامل الإقليمي وبناء منظومة مجتمع المعرفة العربي حول عنصر الثقافة.

١- الاستدامة

(أ) **ضمان حرية التعبير**: حرية التعبير هي على صلة بالتنمية. ويستحيل بناء مجتمع المعرفة من دون ضمان هذه الحرية. ومما لا شك فيه أن الإنترنت وفرت منابر عديدة للتعبير تتيح للأفراد والفئات المهمشة أن تُسمِع صوتها وتحشد التأييد لوجهة نظرها. وما كان انتشار وسائل الاعلام الاجتماعية والمدوّنات في الآونة الأخيرة إلا فرصة قيمة تفتح الباب أمام الجميع ليعبروا عن آرائهم وينشروا إبداعهم. ما يجعل من هذه الوسائل مصدراً للإبداع والتنمية الاجتماعية؛

(ب) **ضمان الحقوق الأساسية**: يعتبر حق الحصول على المعلومة في مناخ من الشفافية مع الحفاظ على الخصوصية من أهم الحقوق الأساسية التي تولدت عن مجتمع المعرفة. وتمضي البلدان العربية في برامجها المتعلقة بالتنمية المعلوماتية من دون التعرض بشكل واضح ومحدد لمسألة الحقوق الأساسية كقضية الخصوصية الفردية؛

(ج) **ضمان المشاركة**: تتحقق المشاركة على المستوى الفردي من خلال إتاحة فرص التعليم والتعلم المستمر والتبادل المعرفي، الذي يعتبر من أهم وسائل تحقيق المساواة الاجتماعية والتصدي للإقصاء الاجتماعي القائم على فوارق اجتماعية كالسن والجنس والدخل وغيره من الفوارق.

٢- المنافسة في إطار العولمة

(أ) **التكامل الإقليمي**: يتحقق التكامل الإقليمي عن طريق وضع استراتيجيات إقليمية تعتمد على العناصر التالية: تكامل البنى التحتية عبر ربط شبكات الاتصالات في بلدان المنطقة؛ وتكامل صناعة المحتوى الرقمي العربي؛ وتكامل أنظمة انتقال المعرفة بين الحدود؛ والتكامل في تنمية الموارد البشرية؛

---

(١) الإسكوا، "نحو مجتمع معلومات منتج ونشط في المنطقة العربية"، ورقة عمل أعدها الدكتور نبيل علي عبد العزيز لاجتماع الخبراء حول تعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال التكامل الإقليمي: رؤية إستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، الذي عقد في بيروت، يومي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

(ب) **الاحتفاظ بالهوية العربية الثقافية:** أصبحت الثقافة محور نهج التنمية، ويتسبب إهمالها بإخفاق العديد من المشاريع الإنمائية. ويشمل مفهوم الثقافة في مجتمع المعرفة العناصر التالية: اللغة، والإعلام، والتربية، والإبداع، والقيم والمعتقدات. وعلى مستوى المنطقة العربية تبقى الثقافة محصورة بالمفهوم الضيق للإبداعات الفنية والأدبية.

١٢- إن حيازة البلدان الصناعية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللمهارات التي تتطلبها، أعطتها أفضلية اقتصادية واجتماعية كبيرة وأحدثت بينها وبين البلدان النامية فجوة رقمية خطيرة تستدعي تركيز اهتمام البلدان النامية على دراسة دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق خططها الإنمائية. لقد أصبحت المعرفة العلمية والتكنولوجية عنوان العصر بعد أن خاضت المجتمعات المتقدمة الثورة الصناعية وأنجزت مراحل التنمية تدريجياً. لكن العالم العربي لم يحقق النموذج التقليدي للتنمية، أي نموذج الثورة الصناعية الثانية، وعليه اليوم أن يحقق نموذج الثورة الصناعية الثالثة، أي القفز إلى الثورة المعرفية والتكنولوجية وثقافة مجتمع المعرفة. من هنا يتوجب على البلدان العربية أن تفكر في المستلزمات الضرورية للمشاركة في هذا المجتمع بشكل فعال. ومن أهم الأولويات المطروحة في العالم العربي في هذا المجال ما يلي:

(أ) تعزيز إقامة قطاع منتج ومتكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، موجهاً نحو التصدير والتنافسية؛

(ب) الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة؛

(ج) بناء بيئة مؤاتية من أجل تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة؛

(د) تحسين الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) توحيد عمليات قياس مجتمع المعلومات والمعرفة ضمن إطار عالمي يتيح المقارنة وقياس الأداء.

ثالثاً- مواضيع للمناقشة في حلقة حوار

١٣- تقترح الأمانة التنفيذية مجموعة من المواضيع للمناقشة في حلقة حوار. وتدعو ممثلي البلدان الأعضاء إلى اختيار أحد هذه المواضيع أو اقتراح مواضيع أخرى تعتبر حيوية بالنسبة إلى بلدانهم. وفيما يلي المواضيع التي تقترحها الأمانة التنفيذية.

ألف- التنمية بالمشاركة

١٤- يكتسب موضوع المشاركة أهمية متزايدة نتيجة للانتفاضات التي تشهدها المنطقة منذ مطلع ٢٠١١. فالمشاركة هي مجال محوري ضمن مجموعة المجالات التي ركزت عليها هذه الانتفاضات في مواجهة تسلط الأنظمة السياسية، وتفاقم عدم المساواة والفقر، وتنامي مظاهر التهميش الاجتماعي. وتركز قوى التغيير التي قادت الانتفاضات في البلدان المعنية على المطالبة بنظام ديمقراطي يكفل المشاركة، والمطالبة أيضاً بعقدٍ

اجتماعي جديد يضمن الحقوق المدنية والسياسية ويضع أسساً للتنمية العادلة. وهذه المطالب تجعل مشاركة أصحاب الشأن في صنع القرارات الخاصة بشؤون حياتهم عملية متطورة فيما تستهدفه من غايات وبما تعتمده من وسائل وآليات. فتركيز المشاركة على قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية ضماناً للاندماج الاجتماعي، يجعل منها عملية واسعة النطاق، تتطلب نظاماً يشجّع المشاركة نفسها، كما يعمل على دعم آليات تطويرها وتوسيع مجالاتها.

١٥- لذلك، لا بد من إثارة الاهتمام بالظروف التمكينية للمشاركة، وخاصة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ظروف الإدارة العامة في توفيرها للخدمات الأساسية، وكذلك ظروف منظمات المجتمع المدني وقدرتها على التأثير في صنع القرار. فالظروف السياسية تطرح مجموعة من العوامل المؤثرة على مشاركة أصحاب الشأن منها النظم والتشريعات وسيادة حكم القانون، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وآليات الديمقراطية وتركز السلطة، والإرادة السياسية للتغيير والتحديث، واللامركزية وآليات تطبيقها، ومنظمات المجتمع المدني وقدراتها المؤسسية، ومعايير الشفافية والمساءلة. أما الظروف الاقتصادية، فتؤثر في خلق الشروط المادية لبناء اقتصادات كلية ترتكز على سياسات الحق الاجتماعي وتدفع باتجاه تخفيف الفوارق الاجتماعية وإتاحة فرص العمل المنتج ومكافحة الفقر. أما الظروف الاجتماعية، فتؤثر في المشاركة كما تتأثر بها، من حيث علاقات التفاعل والتبادل بين فئات المجتمع ومؤسساته المختلفة، ومدى توفر النظم والآليات التي تعنى بالاندماج الاجتماعي. كما تؤثر قدرة المؤسسات العامة على قيامها بوظائفها الاجتماعية، وتتأثر في آن معاً بالمشاركة من حيث فعالية الإدارة في تقديم الخدمات الأساسية وفق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية، وكذلك من حيث نهج التنمية المعتمد ومدى الفرص التي يتيحها لتعبئة الموارد وتنسيق الجهود وتمكين القوى المجتمعية.

١٦- وبناء القدرات اللازمة لتعزيز المشاركة في المنظمات المعنية بالعمل الاجتماعي هو محور أساسي في اهتمامات الإسكوا وبرامجها. ويتطلب ذلك رصد التطورات السياسية في بلدان المنطقة وتحليلها بهدف إعادة تصويب وظائف هذه المؤسسات والمنظمات وتفعيل المشاركة فيها، وترسيخ مفهوم المشاركة في سياق الإصلاحات الجارية وفي سياق عمليات التغيير والتحديث.

باء- الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

١٧- الاقتصاد الأخضر هو أحد الموضوعين الرئيسيين اللذين سيبحثهما مؤتمر ريو+٢٠. ومع أن موضوع الاقتصاد الأخضر يهيمن على النقاش الدولي، يدور جدل كبير حول مفهومه وآثاره المحتملة، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. فالاقتصاد الأخضر يُعتبر وسيلة لمعالجة ضعف أداء النظام الاقتصادي الدولي الحالي الذي أدى إلى تفاقم عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء وإلى عدم خلق فرص عملٍ كافية. ويُسهم الاقتصاد الأخضر في خلق فرص العمل، وتقليص التفاوت الاجتماعي، وتحسين الأثر البيئي. كما أن الاقتصاد الأخضر هو مفهوم واسع النطاق يشمل الصناعة الخضراء، والتمويل الأخضر، والوظائف الخضراء، وتحسين استخدام الطاقة المتجددة.

١٨- والدورة السابعة والعشرون للجنة هي محفل مناسب لمناقشة ما يمكن أن تحققه بلدان المنطقة من فوائد جرّاء تبنّي هذا المفهوم وما قد ينجم عنه من آثار، ولإجراء تحليل يستفيد منه صانعو القرار في هذا الصدد. وينبغي لهذا التحليل أن يتناول التحديات الراهنة التي تواجهها المنطقة والتي تشمل ارتفاع معدلات

البطالة لا سيما بين الشباب؛ وارتفاع الضغط السكاني وما يواكب ذلك من حاجة متزايدة إلى خدمات المياه والطاقة وغيرها؛ وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛ والتفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية نتيجة لتركُّز الفقر في الريف؛ وضعف أداء القطاع الزراعي واستخدامه غير المستدام للموارد المائية الشحيحة؛ والاختناق المروري وأثره على تلوث الهواء؛ وما إلى ذلك. وتوفر هذه التحديات حافزاً جيداً لدول المنطقة كي تناقش بشكل كافٍ ووافٍ الفوائد الناجمة عن اختيار أحد أشكال الاقتصاد الأخضر الذي يتناسب مع احتياجات المنطقة، ويفضي إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، ويضمن حق الأجيال المقبلة في هواء نظيف وفي الحصول على الموارد الطبيعية ولا سيما المياه.

١٩- وستؤدي هذه الدورة إلى تحسين فهم الاقتصاد الأخضر، ومناقشة المزايا النسبية لبعض مكوِّناته ومواطن القوة فيها بالنسبة إلى بلدان المنطقة. وستركز المداولات على عدة قضايا تشمل على سبيل المثال الصناعات الخضراء التي تتطلب عدداً كبيراً من اليد العاملة؛ وكيفية توجيه جهود التنمية نحو المناطق الريفية لخدمة مصالح الفقراء؛ وكيفية تنويع إيرادات المنطقة من خلال تشجيع استخدام بعض مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ واستخدام عدد متزايد من الشباب المتعلمين في أنشطة البحث والتطوير التي تساعد على الابتكار وتكييف التكنولوجيا لتلبية احتياجات هذه المنطقة. وستقدم هذه النقاشات أساساً لوضع سياسة وطنية وإقليمية تستهدف هذه القطاعات المتفق عليها. وستوفر هذه الدورة المنتدى المناسب لاستعراض آخر التطورات في هذا الصدد ومواقف المناطق الأخرى.

٢٠- وتمثل الدورة محفلاً إقليمياً مناسباً لبلدان المنطقة للتداول بأحد موضوعي مؤتمر ريو+٢٠ قبل نحو شهر من انعقاده. فهي ستستعرض نتائج العملية التحضيرية الإقليمية وموقف البلدان الأعضاء في المحافل الإقليمية المختلفة الممهدة للاجتماع التحضيري الإقليمي الذي عُقد في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وهي ستساعد بلدان المنطقة على استعراض آخر التطورات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية وتحليلها، والتوصل إلى فهم مشترك ونهج موحد للاقتصاد الأخضر يتناسب واحتياجات المنطقة، ويسمح بمواجهة التحديات. ويتطلب إيجاد هيكل مؤسسي داعم للاقتصاد الأخضر وموجه نحو تحقيق التنمية الشاملة، فضلاً عن اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل مرفق البيئة العربي، إجراء نقاش فعلي.

٢١- ويمكن أن تتوصل الدورة إلى تقديم اقتراح إلى القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة حول إنشاء مصرف للتنمية العربية يوفر التمويل للاستثمارات اللازمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من أجل إطلاق المشاريع "الخضراء" ذات الأولوية مثل أنظمة السكك الحديد والنقل العام؛ وشبكات الطاقة؛ والموارد المائية المشتركة.

٢٢- يشمل عمل الأمانة التنفيذية اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) اختيار مشاركين رئيسيين في حلقة النقاش (يُحددون لاحقاً)؛

(ب) إعداد ورقة معلومات أساسية صادرة عن الإسكوا حول القضايا الرئيسية وآخر التطورات بشأن هذا الموضوع؛

(ج) تقديم ورقة موجزة عن السياسات تتضمن قائمة بخيارات السياسة العامة وآثارها المحتملة؛

(د) تقديم مشروع قرار إلى الدورة يبين نقاط الاتفاق الرئيسية.

جيم- التمويل الشامل

٢٣- تتمتع بلدان الإسكوا بوضع نقدي قوي وبفائض في السيولة، إلا أن عقبات التمويل تبقى كبيرة أمام الشركات كما الأفراد والأسر المعيشية. فمعظم مؤشرات استعمال الخدمات المالية للأفراد في المنطقة تشير إلى معدلات أقل من المعدلات العالمية. كما أن عوائق استعمال هذه الخدمات ليست فقط جغرافية، بل تعود إلى طبيعة ونوعية الخدمات المتاحة.

٢٤- أما بالنسبة إلى تمويل الشركات، فإن معظم التمويل في المنطقة يوجّه إلى قطاع الخدمات حيث فرص العمل متقلّبة نسبياً. وعدم تسرب الفوائد غير المباشرة إلى شتى قطاعات الاقتصاد، يمكن أن يكون نتيجة لتركيز النشاط الاقتصادي على قطاع الخدمات الذي هو القطاع الأول في تسريح العمال أثناء الأزمات. وعندما يسرّح العمال، لا يبقى أمامهم إلا اللجوء إلى القطاع غير النظامي في غياب آليات الحماية الاجتماعية.

٢٥- وضمان العمق المالي هو قضية إنمائية تُعنى بتمويل الأفراد والمؤسسات، الذين يحتاجون إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية (في الادّخار، والمدفوعات، وخطط التأمين والائتمان)، ليس فقط لتلبية الحاجات بل لتحقيق النمو والازدهار. وفي منطقة الإسكوا، يصطدم ضمان العمق المالي بحواجز كبيرة، منها غياب المنافسة في تقديم الخدمات المالية، وضعف أنظمة المعلومات عن الائتمانات وحقوق الدائنين وآليات نفاذ العقود، وعدم توفر الضمانات للقروض.

٢٦- وفي هذه الأجواء، تتردّد المصارف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع أنها تعترف بإمكانات تحقيق الأرباح من بناء علاقات مع هذا الجزء من قطاع الأعمال. والواقع أن المصارف تنظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها فئة تفوق فيها المخاطر فئة الشركات الكبيرة، مع أنها تستطيع أن تستنسب فرض رسوم أدنى على هذا النوع من الشركات عملاً بالمبادئ التوجيهية الدولية لكفاءة رأس المال.

٢٧- لا تستطيع الخدمات المالية وحدها انتشال الناس من الفقر. غير أن الخطط المالية الشاملة تستطيع أن تسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية[٢]. ولا تزال منطقة الإسكوا متأخرة عن غيرها من المناطق ذات الاقتصادات الناشئة في تطوير البنية الأساسية المالية، التي تعتبر أساساً لازماً للنظام المالي، وعاملاً ضرورياً لتسهيل الحصول على التمويل، وتعزيز الشفافية وحسن الإدارة، وتحقيق الاستقرار المالي العام.

دال- تطوير مجتمع معلومات شامل محوره الإنسان

٢٨- مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بشكل مكثف من أجل تطوير أنشطة التعليم والثقافة ولبناء الفرد والأسرة من أجل ازدهار الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأفراد في المجتمع. وقد تبلور مفهوم مجتمع المعلومات وتم تحديد محاوره المختلفة مؤخراً من خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥.

---

(٢) United Nations Secretary-General's Special Advocate for Inclusive Finance for Development, *Annual Report to the Secretary-General*, 2010.

٢٩- ويتطور تعريف ومفهوم مجتمع المعلومات بشكل دائم وذلك نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. أما مجتمع المعلومات الشامل الذي محوره الإنسان فهو مجتمع المعلومات الذي تسخر فيه أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطبيقات المعلوماتية والخدمات الإلكترونية لتشمل انخراط جميع الفئات المجتمعية في بناء هذا المجتمع وتتلاءم مع احتياجات الأفراد.

٣٠- لقد تطور مجتمع المعلومات في المنطقة العربية تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا التطور ما زال متفاوتاً فيما بين البلدان العربية وفيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الدولة الواحدة. ويتفاوت أيضاً تفاعل الأفراد ضمن مجتمع المعلومات في المنطقة العربية وفقاً للطبقات الاجتماعية والمستوى الثقافي والمستوى الاقتصادي. لذلك فمن الأهمية بمكان بذل الجهود من أجل تطوير مجتمع معلومات شامل يستفيد فيه جميع الأفراد مهما اختلفت مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية من المعلومات المتوفرة اليوم على شبكات ومنظومات المعلومات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ومن الأهمية كذلك بذل الجهود لتصبح المنطقة العربية مساهمة في رسم خارطة مجتمع المعلومات العالمي وفي إنتاج المعلومات على الفضاء السيبراني وخاصة تلك المتعلقة بالمنطقة العربية. لذلك على الحكومات أن تؤدي دوراً أساسياً في العمل على بناء النظم المعلوماتية الضرورية من أجل إتاحة تخزين وتبادل واستثمار المعلومات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية لجميع الفئات في كل الأماكن، ومن أجل تحفيز التفاعل بين الأفراد والمؤسسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية.

٣١- ويتطلب تطوير مجتمع معلومات عربي شامل محوره الإنسان العمل في عدة اتجاهات، أولها تطوير البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بسرعات عالية وربطها فيما بين البلدان العربية بشكل فعال ومتوافق بهدف تقليص التكاليف وإنشاء مجمعات (hubs) إقليمية لتخزين وتبادل المعلومات بكلف مقبولة مستفيدين من فكرة اقتصاديات الحجم. كما يتطلب تطوير مجتمع المعلومات تحسين النفاذ إلى المعلومات والمعرفة لجميع الفئات المجتمعية، وكذلك تطوير المحتوى الرقمي العربي والتطبيقات والخدمات المعلوماتية الحكومية منها وغير الحكومية في عدة مجالات حيوية أهمها التعليم والصحة والزراعة والأعمال بهدف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. ويحتاج تطوير مجتمع المعلومات الشامل كذلك إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة تفاعل الأفراد والمنظمات غير الحكومية في الحكم، وإلى تكريس الهوية العربية في الفضاء السيبراني عبر دعم أسماء النطاقات العربية والمحتوى الرقمي العربي. وأخيراً لا بد من الاهتمام بالعمل على زيادة ثقة الأفراد باستعمال الفضاء السيبراني، وذلك عن طريق تطوير تشريعات تنظم استخدام الفضاء السيبراني بما في ذلك المعاملات المالية، ووضع قواعد الاستخدام للفضاء السيبراني بطريقة تتوخى المعايير الأخلاقية.

هاء- التجارة الدولية في منطقة الإسكوا

٣٢- تعتبر التجارة الخارجية إحدى الدعائم الأساسية للانتعاش والنمو الاقتصادي. ولكي تؤدي هذا الدور، لا بد من وضع سياسات اقتصادية وتجارية فعالة، لا سيما سياسات صناعية موجهة لدعم الصادرات وخفض الواردات، تسهم في خلق فرص العمل وفي نمو الناتج المحلي، كما تسهم في خفض الإنفاق، لا سيما الإنفاق على الواردات. وقد أثبتت الدراسات الدور الذي تؤدّيه سياسات تشجيع الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي، خصوصاً من خلال الاستخدام الأمثل لعائدات الصادرات في شراء السلع الرأسمالية، وتوفير التقنيات الحديثة والمساهمة في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات. ويُلاحظ أن التجارة الخارجية لبلدان

الإسكوا شهدت تطوّراً ملحوظاً في السنوات العشر الأخيرة مقارنة بالسنوات العشر السابقة، إذ بلغت نسبة الواردات في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ حوالى ١٨,٥ في المائة مقارنة بنحو ٤,٧ في المائة للفترة من ١٩٩١-٢٠٠١، بينما بلغت نسبة الصادرات ١٧,٦ في المائة مقابل ٧,٣ في المائة على الترتيب.

٣٣- وبتتبع تطور الواردات والصادرات للمنطقة العربية ككل بما فيها بلدان الإسكوا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً حتى ٢٠٠٨ حيث سجلت نسبة واردات وصادرات البلدان العربية للواردات والصادرات العالمية في عام ٢٠٠٨ نسبة ٤,٣ في المائة و٦,٧ في المائة على التوالي، وانخفضت نسبة صادرات بلدان الإسكوا إلى ٥,٩ في المائة من الصادرات العالمية نتيجة للأزمة المالية العالمية. وفيما يتعلق باتجاهات صادرات البلدان العربية لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٠ فإن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك الأهم في كلا العامين، أما الصادرات البينية العربية فقد سجلت ارتفاعاً طفيفاً، فبلغت ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بـــ ٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي فترة العشرة السنوات الماضية، تقلصت الواردات من الاتحاد الاوروبي مع ظهور شريك جديد وهي الصين، ولم تسجل الواردات البينية العربية ارتفاعاً يذكر.

٣٤- وفي هذا السياق، بدأت الإسكوا بتطوير نموذج رياضي لدراسة الوضع الحالي للاقتصاد الكلي للمنطقة العربية بما في ذلك إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات، وفرص العمل، وتدفق الاستثمارات، وواقع الأسواق، بهدف توفير أداة تحليلية مستندة على الحقائق لوضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة يحفز على نمو اقتصادي عادل للمنطقة العربية.

٣٥- وضمن هذه النماذج، أطلقت الإسكوا نموذجاً في قطاع التجارة (Gravity Model)، يهدف إلى تقييم تطور وفرة الغذاء، وتذبذب صادرات المنطقة مع وجود عدم الاستقرار في أسعار النفط، وأثر التجارة البينية على الاقتصاد الكلي، وذلك لدعم السياسات التجارية وتنويع الصادرات وتشجيع استيرادات السلع الرأسمالية التي تدعم قطاع الصناعة، وتعظيم الفائدة الإقليمية باختيار الشركاء التجاريين تحت مظلة النظام التجاري الذي توفره منظمة التجارة العالمية.

٣٦- وستقوم الإسكوا بنشر هذا النموذج في بلدان المنطقة وبناء القدرات اللازمة لتطوير نماذج وطنية وإقليمية، تستوفي الشروط التقنية وإيجاد التمويل اللازم لتنفيذها.

رابعاً- جدول الأعمال المقترح للدورة السابعة والعشرين للإسكوا

١- افتتاح الدورة السابعة والعشرين.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٤- النظر في طلبات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة غير الأعضاء في الإسكوا للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السابعة والعشرين للجنة.

٥- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا.

٦- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة:

(أ) تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛
(ب) متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين؛
(ج) برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛
(د) الوضع المالي للجنة؛
(هـ) تقارير دورات الهيئات الفرعية للجنة.

٧- قضايا الإدارة العليا.

(أ) ترشيد عمل اللجنة؛
(ب) التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛
(ج) مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨- موعد ومكان انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

٩- ما يستجد من أعمال.

١٠- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والعشرين.